Issue 6250 - 6251 Saturday - Sunday 19 - 20/1/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6250 - 6251 السبت – الاحد 13 من جمادى الاولى 1440 هـ 19–20 من كانون الثاني (يناير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

اللجان البرلمانية

المبادرة الجديدة في البرلمان

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

تعتمد البرلمانات العالمية على تنفيذ التزاماتها التشريعية والرقابية على اللجان ,ومن الصيغ الادارية البديهية ان رئيس البرلمان هو رئيس اي لجنة داخل البرلمان، وتقسم اللجان داخل البرلمان الى لجان دائمة ..يتعلق عملها بقطاع معين اقتصادي او اداري او اجتماعي لجان مؤقتة..يتعلق عملها بمواضيع طارئة اومستجدة تتشكل بقرار وتحل بقرار على ان لاتؤثر على عضوية النائب في اللجان الاخرى وما يفتقده برلماننا هو الى لجنة العقود ومتابعتها ولجنة قانونية متخصصة بالقرارات الدولية القديمة والعقوبات لغرض متابعة رفعها ولجنة متابعةاعمال الهيئات الخاصة خارج الوزارات واللجنة الرقابية الدائمة اما لجنة اللجان اواللجنة المشرفة ...فهي لاوجودلها في القانون ولافي التشريعات والتي واجبة الانعقاد الدوري نصف شهري وشهري ,هي لجنة الرئاسات الثلاث التي تعد صمام الامان لاي موضوع عام للبلاد واكيد هه اللجنة يصاغ لها قرارخاص ولها صلاحية الصلاحيات .وموضوعها واضح للعيان وتوصياتها ملزمة وليس قانونا وحسب نوعيةالموضوع اما اعمال اللجان فكل حسب اختصاصها وواجباتها ,ويمكن ان تشترك لجنتان او اكثر في معالجة موضع معين ما ان تشكلت اللجان البرلمانية وبعدالتي واللتيا ,ونحن نترقب الاسماء والصفات العلمية والشخصية لمنتسبيها. من الملاحظ انها لم تحتو على اختصاصات مركزة وعديدة وعلى ام بمستوى وزارات الدولة وخدماتها , وكالمعتاد اعداد ,بل تعدتها لتصل الى 22لجنة وان اعطاءها برلمانيون لكن يجب ان يكون هناك معهم اختصاصيين مما لفت نظرنا ان اول لجنة طولب بتشكيلها ولحساسية هذه اللجنة وكثرة الحديث عن موضوعها او اختصاصها هي لجنة الموازنة

..وقد طالب السيد رئيس البرلمان في حينها عرض الموازنة على لجنة متخصصة وتاخرعرضها لحين تشكيل اللجان الرئيسية والسبب الاساس هوفقدان التخصصات في البرلمان ربما لانها سياسة جديدة لاتقبل المجرب او لانها تطلب التغيير نحو الاحسن ... مع العلم ان ادارة ملف الموازنة ,ليس كما يحلو للبعض والذي هو التخصيصات فقط بل يجب ان يكون كما يلي..

— ان تبقى الابواب ثابته واي باب يستجد يضاف في الاخير

— ان تبقى الفرعيات ثابتة واي نقطة فرعية تستحدث تضاف في الاخير

—وان التخصيصات تدرس بالشكل التالي لاكما تهوى جهة معينة اوحسب الرغبات او بضوابط معينة عامة ..

—توضع نسب عامة للثوابت المتعارف علها ,من عددالسكان المساحة الموقع عدد المشاريع نسبة القوى العاملة ونسبةالاطفال والنساء والشيوخ والكثير لغرض تحديد اوجه الصرف

...توضع اكثر من موازنة امام اللجنة ويحضر الوزير المعني او رئيس الهيئة ويجلبون معهم الية صرف الموازنات السابقة وتلاحظ نسب والية التنفيذ ونسب العائدية ومدى تحقيق الجانب الاقتصادي والمنفعة المادية لعملية الانفاق ... توضع اكثر من موازنة امام اللجنة الموسعة ويحضر كل محافظ امامهم مع الموازنات المصروفة للسنين السابقة لتحديد حجم التنفيذ للموازنات السابقة وعلى ضوئها تثبت الموازنه القادمة اوالتخصيصات للمحافظة ,ويؤخذ بنظر الاعتبار عدد نفوس المحافظة والمساحة وعددالوحدات الاداريةالتابعة لها وما تم ذكره اعلاه بهذا الخصوص اما اذا اعتمد مبدأ الحاجة فالموازنة لاتكفي لسد احتياج محافظة اومحافظتين. ومن اللجان المهمة وذات المردود العالي والتي تعطي صيغة مركزية وتعطي خطا علميا وعمليا اقتصاديا ولان البرلمان الاكثر وسع في اختصاصاته من بقية دوائر الدولة فتكون لجنة المشاريع الاقتصادية والتي تظم كافة القطاعات الاقتصادية العراقية ,ومنها تتفرع لجنة تنفيذية تابعة لمجلس الوزراء,واجبات هذه اللجنة ,تعميم برنامج عمل الى كافة(الدوائر الحكومية والجامعات والكليات والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الاقتصادية ....الخ) ((((ان تقدم كل جهه دراسة جدوى متكاملة الى هذه اللجنة لمشاريع تخص محافظة او منطقة وعامة على العراق لمشاريع اقتصادية)))) وبالشكل التالي:-

1-مشاريع حرفية
2-مشاريع اعلى كلفة 5 ملايين دينار
3-مشاريع اعلى كلفة 10مليون دينار
4-مشاريع اعلى كلفة 20مليون دينار
5-مشاريع اعلى كلفة 30مليون دينار
6- مشاريع اعلى كلفة 50مليون دينار
7- مشاريع اعلى كلفة 75مليون دينار
8- مشاريع اعلى كلفة 100مليون دينار فما فوق

معتمد في ذلك على توفر المواد الاولية والايدي العاملة والطلب العالي في السوق المحلية والحاجة المستمرةلها والمتجددة

وعلى البرلمان ان يصدر تعليمات تسهيل تخصيص هذه المبالغ من المصارفالاهلية لان الهدف منها تنشيط القطاع الخاص ويجب ان لايقل مشاركة المصرف عن خمسة مشاريع من فئةالخمسة الاولى سنويا ,وثلاثة مشاريع من الفئة الباقية، وتجدول وتعمم على كافة المصارف لغرض عدم التداخل ,وتتابع من لجنة تقييم الاداء.

تسهيل مهمة

ومن الضروري جدا ان تكون مدعومة بدعم كامل من الجهات كافة لتسهيل عملية التنفيذ ,على ان تتولى الدوائر التابعة لها كافة عمليات استحصال الموافقات وبكتب رسمية الكترونية تلافيا للتاخير والمعوقات المادية التي تفرض على كل مرحلة منظورة وغير منظور.

وما فات السادة المعنيين وفي الحقيقة على كل المستويات الادارية من الرئاسة الى البرلمان الى مجلس الوزراء والى ادنى المستويات الادارية في الدولة والتي هي ..لجنة تقييم الاداء..

هذه اللجنة صمام امان لكل الاعمال في العراق والمنفذ الاداري لمراقبة كافة الاعمال الادارية والمالية والتنفيذية في الدولة ومن المفضل ان ترتبط بشكل سلسلة فيما بينها لتصل الى اعلى القمة الادارية ((((هرما كان ام جنائن معلقة))))

على ان يهيئ كادر هذه اللجان بدورات ادارية ورقابية متعددة ومتواصلة وبحضور مشترك الى اعلى مستوى اداري ونزول الى اصغر لجنة ..ويمكن خلق برنامج متكامل لها (لانها وسيلة لانتشال الهشاشة والفساد والتلكؤ والتخلف)وذراع قوي لمحاربة اي خلل لتسلسلها وان تقاريرها يجب ان ترفع من جهتين الاولى حسب التبعية الادارية والثانية حسب التبعية المهنية كلجان تقييم وبشكل الرقم سبعة وللمحاصصة الحزبية دور في امرنا هذا مع تبدل وجوه البرلمانيين وبقاء نفس المسميات السياسية قل اوزاد الرقم للفائزين بالمقاعد البرلمانية ,كان من المفروض ان تبقى اللجان وبالخصوص الفنية او باقي منها على الاقل النصف لانهم اصبحواصحاب خبرة فيما مضى من الوقت ,وليس لدينا اعتراض على السابقين ولاعلى اللاحقين ,,لاننا لم نر شيئا منهم الا القليل ينفذ .والكثيريشرع لكن بدون العمل به المهم نسبة وتناسب كانت التشكيلات الجديدة ..الجديد في الامرهو..مما نلاحظة كثرة الاستضافات من قبل اللجان النيابية للسادة المعنيين في الدولة ..وهذا دور رقابي امتازت به الدورةالحالية من البرلمان وهو دور اساسي في مهام اللجان وجيد جدا..نتمنى على اللجان البرلمانية ان تعلن النتائج عن الاستضافة والموقف النهائي وكذلك استضافة المعنيين من المسؤولين السابقين وبالخصوص اذا كانت هناك اخفاقات لغرض الاطلاع والمعالجة, وبصيغة الاستفادة من تجربتهم .....والوقوف على ادق الاسباب واعتقد من حق اللجان حتى استضافة متخصصين واقتصاديين من غير المسؤولين الحكوميين لغرض الوقوف على ارائهم ومقترحاتهم في موضوع معين... ومن خلال مشاركتنا في العديد من الندوات في منظمات المجتمع المدني نلاحظ ان هناك اراء تطرح تستحق ان تؤخذ في معالجة الكثير من الامور...وما هو الضير اذا عقدت اللجان النيابية لقاءات اسبوعية او شهرية للاطلاع على اراء المختصين في الكثير من المواضيع ونلاحظ وجود بعض السادة النواب في العديد من الندوات وهم في الحقيقة مستمعون اكثر من المشاركين وهذا ينم عن تفهم للعمل بجمع الاراء اولا ومن ثمة استخلاص النتائج.وليس العكس... وحتى نستفيد من دور الاكاديمي والتكنوقراط والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ونكون ديمقراطيين لمابعد الانتخابات ان ما يتوفر من كادرفي القطاع الخاص مستعد لتقديم الكثير ,,,

ونحن نكتب وننشر في الكثير من اماكن النشر ,,وغيرنا يكتب اكثر,,وما يفرح ان لا احد يسمع او يقرأ هذه المقترحات وبالخصوص على مواضيع ستراتيجية , اكبرها –شركة النفط الوطنية)–ان كافة الاجراءات التي حصلت لحد الان لست ادري مدى قانونيتها وبالخصوص لم يبت بها في المحكمة الاتحادية ومن اساسه لماذا وصلت الى المحكمة الاتحادية,ثم ان المعنيين فيها والمصممين لها ماذا اضافو لوزارة النفط حتى يتولوا هذه المناصب؟).

سلطة تنفيذية

وهل قرارات اللجان البرلمانية ملزمة الا بعد التوافق عليها مع الجهات او السلطة التنفيذية ان برنامج عمل اللجان هو تهيئة كل حسب اختصاصه تهيئةالقرار اوالقانون الى حدالاقرار وليس الى مرحلةالجدال داخل البرلمان واوجبها ان تناقش البرلمانيين بلقاءات خارجةعن الاجتماعات.

ومن بين المشاكل التي يواجهها النواب انهم عند اللقاء مع المعنيين يحتاجون الى معلومات كاملة كل على انفراد لوجود حتى تناقض في المواقف وكذلك نلاحظ ان المستضافين ياتون الى البرلمان مباشرة وكانهم متهمون من المفروض ان يلتقي المعني مع اللجان او اللجنة حتى لا يظهر حجم الاختلاف او عدم الفهم بموضوعة معينه ومن الممكن ان يصلوالى حلول وليس توافقات ملاحظة ...وانا اكتب هذا الموضوع وصلني خبر..مفاده ..ان الكيان الصهيوني سيطالب بمبلغ 250مليار دولار من مجموعة دول عربية من بينها العراق ..لذا نحن نقترح ان تشكل لجنة قانونية مؤقتة لتوضيح ماهية الاسس التي اعتمد عليها الكيان الغاصب بالمطالبة ,للرد عليه, واذا كانت مطالبته تعويض عن هجرة اليهود اوما يسمونه بالتهجير القسري من العراق ..ندون الملاحظتين التاليتين قبل الملاحظتين..هذا مقطع و نص تقرير عن العمليات التخريبية التي سببت هجرة اليهود العراقيين..

اليهودي العراقي جلعادي يكشف المعلومات عن التفجيرات في العراق وفي فلسطين

العراقي اليهودي جلعادي يكشف المعلومات عن التفجيرات والتهجير في فلسطين والعراق

ايهاب سليم–السويد–ترجمة حرفية:

– اعتقلتني السلطات العراقية وعُذبت بكل اشكال التعذيب في سجن ابو غريب لمدة عامين.

–وصفة غريبة للهروب من السجن:لمسة من الزبد,وقشر البرتقال ,وبعض الملابس للجيش فقط.

–الصهيونية زرعت الشقاق ما بين اليهود والعرب ويوسف مئير الذي يعمل حاليا في وزارة الدفاع الاسرائيلية كان وراء اعمال الشغب ضد اليهود في العراق,وقوات الكوركا الهندية كانت تتحرك باوامر بريطانية للسلب والنهب والقتل والاغتصابات.الاولى ..في مذكرات موشي دايان وزير الدفاع قبل ان يعور انه شارك في ترويع يهود العراق لخلق اجواء لهجرتهم ,وكان المنفذ الفعال لتفجير محطة تعبئة الكيلاني او بانزين خانة الكيلاني وله في هذه المذكرات افعال قادها في العراق ونحن من يطالب بالتعويض ,وكما جاء اعلاه في مذكرات جلعادي والثاني..في عهد احمدحسن البكر اعلن عن مدة منحت لليهود للعودة الى العراق لكي يعيد لهم املاكهم وفعلا عادت عدة عوائل وخرج معهم على شاشة التلفاز واعاد ممتلكاتهم وكان الهدف انهاء دائرة الاموال المجمدة ,التي كان اغلب املاكها لليهود الذين غادروا العراق في ,واكذوبة الفرهود مع ملاحظتنا بوجود الكثير من المصادر تبين ان اليهود العراقيين مرحب بهم في كل الاوقات المهم اللجان النيابية ان تاخذ دور الرقابة التنفيذية المستمرة ولا جدول عمل محددا بل طلبات مفاجئة لمعلومة معينة ومحاسبة شديد على التاخير حتى لايتوانى احد او ايا كان وكذلك زيارات ميدانية مع هذه الرقابة ولجنة تقييم الاداء ينشأ لدينا جهاز رقابي يقلل نسبة التسيب واللامبالات في كل مجالات العمل ويحد من الفساد بشكل كبير وعلى الجهات المعنية استصدار قرارات تدعم هذا التوجه.

تحياتي

□ مستشار ومحكم دولي

حصاد العراق الإقتصادي في خمسة عشر عاماً

عادل عبد الزهرة شبيب
البصرة

مرت خمسة عشر عاما على تغيير النظام الدكتاتوري السابق والاحتلال الأمريكي للعراق الذي خيم على العراقيين منذ عام 2003 بهدف السيطرة على منابع النفط في العراق ومن ثم المنطقة . ومع ان 15سنة كانت كافية لبناء تجربة حكم ناجحة تعتمد التفاعل والتآخي والتنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ,الا ان ما حصل في العراق خلال هذه الفترة من عمر العراق هو تدمير شامل للبلد حيث تفشى الفساد بكافة اشكاله ليحتل العراق المراتب الاولى فيه من بين دول العالم ,مع سوء الادارة وبشكل ليس له مثيل في دول العالم .

حكم فاشل

وقد فشل الاسلام الشيعي الذي حكم البلاد خلال هذه الفترة فشلاً ذريعا في الحكم وادارة البلد وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتخليص الشعب من معاناته التي ازدادت في عهده ولم يقدم الخدمات والعمران وبناء البلد وسيادة القانون والديمقراطية الحقيقية وليست (المقزمة). وقد قصرت الحكومات المتعاقبة منذ 2003والى اليوم في توفير الخدمات حتى في المحافظات الجنوبية على الرغم من بيع 4ملايين برميل نفط يوميا . وعلى الرغم من ان ثروات العراق الهائلة والمتنوعة تكفل له مستوى متقدما بين دول العالم الا ان الفساد وسوء الادارة للحكومات المتعاقبة منذ 2003اوصلت البلد الى حافة الافلاس والغرق في الأزمات الاقتصادية والديون . وخلال هذه الفترة ازداد تدهور الاقتصاد العراقي وازدادت مديونيته ,واصبح العراق معروفا عالميا بكونه من بين اكثر عشرة بلدان فسادا جراء قيام احزاب متنفذة في السلطة بنهب مليارات الدولارات لصالحها وعلى حساب مصلحة الشعب ,واستغلت تلك الأموال عبر وسائل شيطانية منها المشاريع الوهمية وتهريبها للخارج وتسخير ميزانيات الوزارات لخدمتها والرشى وغيرها . وفي نموذج لهدر اموال الشعب اعلن البنك المركزي العراقي ان مبيعاته من الدولار للمصارف الخاصة بلغت في عام 2015اكثر من 44مليار دولار ,وبلغت في عام 2016اكثر من 33مليار دولار و 523مليون دولار تم تحويل معظمها الى الخارج لحساب الأحزاب المتنفذة ومافيات الفساد . ويأتي ذلك في وقت ارتفعت فيه نسبة الفقر في العراق حسب وزارة التخطيط التي اعلنت ان نسبة الفقر في العراق بلغت 30 بالمئة بعد ان كانت 19 بالمئة .كما تشير الاحصائيات الى ان سكان العشوائيات في العراق بلغوا عام 2018اكثر من 13 بالمئة من سكان العراق . اما من الناحية الاجتماعية فيتفق الجميع على ان البلاد قد شهدت بعد غزوها عام 2003تفككا مجتمعيا من خلال بروز ظواهر شاذة ابرزها الطائفية التي خلقتها قوى سياسية كوسيلة للسيطرة على السلطة والتي تطورت ولأول مرة في تاريخ العراق الى حرب طائفية أزهقت ارواح مئات الآلاف من العراقيين وهجرت الملايين داخل وخارج العراق وخاصة في الفترة بين 2005 و , 2009وشهدت الأوضاع الاجتماعية سلسلة من الانهيارات عبر تفشي ظواهر سلبية عديدة مثل ازدياد حالات الطلاق وانتشار المخدرات والجريمة المنظمة وعمليات الخطف للانتقام او الحصول على فدية مالية اضافة الى الاغتيالات ولأسباب متعددة في ظل عجز الحكومات المتعاقبة عن فرض القانون . لقد فتح الغزو الأمريكي للعراق ابواب الجحيم على العراق وساعدت القوى الاسلامية المتنفذة التي جاءت بها القوات الأمريكية على سوء الأوضاع وتدهورها.

موازنة العراق

اما فيما يتعلق بموازنات العراق طيلة الخمسة عشر عاما فكانت موازنات فلكية لكنها لم تنعكس على رفاهية الشعب وتوفير الخدمات والعمران وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء المشاريع الصناعية وتطوير الزراعة وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى وبناء المدارس والمستشفيات والطرق وغيرها . وتشير الأرقام الى ان موازنات العراق خلال الفترة من 2017 – 2004بلغت ألف مليار دولار ,ومع ذلك وبسبب الفساد المستشري وسوء الادارة فاقمت نسبة الفقر من 9 بالمئة عام 2004 الى 33 بالمئة عام , 2018ويحصل العراقيون على ست ساعات من التغذية الكهربائية ,وان 41 بالمئة من مناطق العراق لا تصل اليها المياه النقية النظيفة ,وان مياه محافظة البصرة لا تزال غير صالحة للشرب حيث ترتفع فيها الأملاح والملوثات دون ان تضع الحكومات المتعاقبة الحلول الجذرية المناسبة. ويلاحظ انه في كل موازنة سنوية في العراق منذ دخول الاحتلال الأمريكي في 2003والى اليوم تنفجر خلافات حزبية ضيقة حولها بسبب النظام المتبع وتهميش الكثير من القطاعات فيها . كما اشعلت موازنة 2019خلافات جديدة بسبب الحصص المخصصة للمحافظات والمؤسسات وللإقليم لا سيما المناطق المنكوبة التي تعاني من الاهمال وغياب الدعم لإعادة اعمارها . في عام 2014تأثر الاقتصاد العراقي باثنين من التحديات الرئيسية وهما : هجمات داعش الارهابي وهبوط اسعار النفط العالمية ,حيث ادت هجمات داعش الى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة الانفاق على الاحتياجات العسكرية والانسانية وهددت أمن المرافق النفطية ,كما اتسمت تداعيات هبوط اسعار النفط على الاقتصاد بالقوة نظرا لأن هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنوع حيث ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وحيد الجانب . وفي عام 2015 أخذت آثار هجمات داعش واحتلالها لثلث الأراضي العراقية وهبوط اسعار النفط تتكشف بالكامل ,ونظرا لأن العراق يمتلك خامس اكبر احتياطيات النفط الخام المثبتة فهو من اهم منتجي ومصدري النفط الخام ,وهو ثاني اكبر منتج للنفط في منظمة اوبك بعد المملكة العربية السعودية , ويمتلك العراق امكانات هائلة تسمح له بزيادة مساهمته في امدادات النفط العالمية حيث ان معظم مناطقه لم يتم التنقيب فيها بالقدر الكافي مقارنة بغيره من كبرى البلدان المنتجة للنفط , كما ان تكلفة انتاج النفط في العراق من اقل مستويات التكلفة في العالم نظرا لطبيعته الجيولوجية غير المعقدة نسبيا ولتعدد حقوله النفطية العملاقة وانتشار مواقعها داخليا وقربها من الموانئ البحرية . وخلال هذه الفترة منذ 2003 والى اليوم فإن معدل البطالة في ازدياد مستمر وخاصة بين الشباب وخريجي الجامعات واصحاب الشهادات العليا ,وبهذا الصدد فقد اعلن صندوق النقد الدولي ان معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ اكثر من ,40%وقال صندوق النقد ان بطالة الشباب مرتفعة بالمعايير الدولية فيما تبلغ النساء خارج القوى العاملة فيه ما يقارب من 85 بالمئة .يذكر ان وزارة التخطيط في العراق قد اشارت الى ارتفاع نسبة الفقر في العراق الى 30 بالمئة بسبب الأوضاع الأمنية التي تشهدها بعض المحافظات العراقية. وفي عام 2018ما يزال العراق يعاني من ازمة اقتصادية كبيرة بسبب فشل وعجز الحكومة وقد انعكست هذه الأزمة سلبا على شؤون البلاد وعلى حياة الشعب بالرغم من ان العراق يعد اغنى تاسع بلد في العالم بموارده الطبيعية من نفط وغاز طبيعي ومواد معدنية مختلفة ووفرة المياه وخصوبة الأرض.

الا ان هذه الثروات تم تبديدها ولم يتم استغلالها بالشكل الصحيح بسبب تفشي الفساد المالي والاداري وسوء التخطيط. وفي عام 2018ازدادت ديون العراق وفوائدها والتي تقدر بملايين الدولارات الى جانب حجم الدمار الكبير الذي خلفته العمليات العسكرية والذي عجزت الدولة عن اعمار المناطق المحررة لحد الان على ايدي مافيات الفساد والأحزاب المتنفذة والتي كان لها الدور الكبير في التأثير على مشاريع البلاد والخدمات وجميع القطاعات الاخرى من تجارة وزراعة وتعليم وصحة وغيرها . سيخسر العراق امواله على صفقات ومشاريع الاعمار الفاسدة والوهمية وتعتبر هذه الصفقات الفاسدة هدرا للمال العام واحد المنابع الرئيسية للسراق في نهب اموال العراق . ولم تقدم كل الحكومات المتعاقبة منذ 2003والى اليوم سياسات اقتصادية فاعلة لتنويع مصادر ايرادات الموازنة في ظل مديونية كبيرة في تزايد مستمر . وتوزعت الديون بين اقتراض ومتأخرات وديون لشركات نفطية من المفترض ان التعاقد معها كان من اجل تحسين الاقتصاد لا زيادة تدهوره .

جيوب الفاسدين

والأدهى ان هذه القروض تذهب لجيوب الفاسدين فلم يستفد الشعب والبلد منها شيئا يذكر . ويعتبر ملف النفط من اكثر الملفات غموضا في الاقتصاد العراقي حيث لم يتم اطلاع الرأي العام على العقود التي تبرمها الوزارة , وبلغت خسائر العراق من تهريب النفط منذ سنة 2003 قرابة 120 مليار دولار ,وموضوع تهريب النفط ما زال في تزايد في ظل سلطة الميليشيات وادارتها لمؤسسات الدولة. وهناك دور اساسي في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق تقوم به المنافذ الحكومية والفساد المستشري فيها ,اذ اصبحت المنافذ الحدودية في العراق آفة ينخر فيها الفساد وتتوغل مافيات مختصة تتعامل بصورة مباشرة على ادارة المنافذ للسيطرة على الواردات ونهبها. وما يجري عند المنافذ الحدودية يؤثر على قطاعات الصحة والمال والأمن ,واصبحت المنافذ الحدودية مرتعا كبيرا للفساد المالي والاداري . وكانت ابرز التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي لعام 2018هي ارتفاع الديون والفساد المستشري والانهيار الأمني وكلفة اعمار المدن المدمرة والبطالة والاقتصاد الريعي في ظل نظام المحاصصة الطائفية ,في الوقت الذي شهد الاقتصاد غير النفطي انكماشا حادا ومازال 10 بالمئة من العراقيين يعانون التشرد والنزوح بسبب استمرار الاضطرابات . وما تزال البطالة تمثل احد التحديات الكبيرة التي تواجه العراقيين فقد اعلن الجهاز المركزي للإحصاء ان نسبة البطالة بين الشباب في العراق بلغت 22,6 بالمئة وان نسبة البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين 29 – 15سنة بلغت 22,6 بالمئة بارتفاع عن المعدل بلغ 74 بالمئة مشيرا الى ان البطالة لدى الذكور لهذه الفئة بلغت 18,1 بالمئة في حين بلغت البطالة لدى الاناث نسبة 56,3 بالمئة ,وقد تفاقمت مشكلة البطالة في العراق خلال السنوات الأخيرة بسبب غياب الخطط الحكومية التي تهدف الى توفير فرص عمل للعاطلين من خلال تفعيل القطاع الخاص كما يتخرج سنويا من الجامعات الاف الطلاب دون ان يجدوا وظائف لهم في الدولة مما يجعل البطالة في ارتفاع مستمر وسط غياب الحلول والمعالجات . وكل هذه الأوضاع السلبية دفعت الجماهير الشعبية المتضرر الأول من السياسات الحكومية الى الانتفاضة مطالبة بتحسين الأوضاع والاصلاح والتغيير.

شهق الناس

دولة (ما أدري)

ياس خضير البياتي
الامارات

أكثر ما يزعجني في شباب اليوم، انه كلما تسأل أحدهم عن قضية ما يقول لك سريعا (والله ما أدري)، حتى وان كان من صميم حياته وعمله ودراسته، حتى شكلت لي هذه الجملة البليدة عقدة نفسية تصل حد الكآبة والاشمئزاز والنفور. ويبدو انها أصبحت ظاهرة تتأسس في مدارك شبابنا بقوة، وتصبح ثقافة مريضة، فأين أذهب أجد امامي هذه العبارة العصرية تلاحقني في الجامعة والبيت والحياة. وقد وصلت الحالة بي بأنني لن أسأل طلبتي عن معلومات مهما كانت طبيعتها، الا ما أقتضى الأمر لاسباب تعليمية، لأنني اعرف مقدما الجواب الجاهز (ما أدرى)، وعندما اسأل ابنائي أشياء خارج تخصصهم، فأنني أجد نفس النغمة واللحن. بل الأمر يصل الى أن جيل اليوم لم يعد مهتما بمعرفة ما يدور حوله الا في بعض الحاجات التي تلامس طموحاته الفقيرة وغرائزه وهوسه الرقمي.

تعميم ظاهرة

ربما أكون ظالما بعض الشيء، وقاسيا في تعميم الظاهرة، بسبب مرض الماضي، لأننا كنا بالأمس نناقش ونقرأ ونعمل ونكتب ونحترم الآخرين، ونصنع وجودنا وشخصيتنا في بيئة صعبة قد لا نجد اجرة سيارة تنقلنا الى مدارسنا وجامعاتنا، ولا تكنولوجيات تفتح لنا آفاق العلم والترفيه. باختصار كنا نعرف ان العيب ان تقول (ما أدرى)!

انا لا اتحدث هنا عن مقارنات بين جيلين، قديم وجديد، ولا عن صراع الأجيال، وانما اتحدث عن توصيف حالة قد تكون مناسبة للجيل الجديد، وعسيرة الفهم للجيل القديم، لأن الماضي ليس كله ربيعا اخضر ، ولا الجيل القديم اكثر ذكاء من الجيل الجديد، فالأمور لا تستوي بهذه المعادلات الرياضية الجامدة ،انما قصدت ان اصل الى جوهر القضية ان كلمة (ما ادري) لها دلالات اجتماعية وثقافية ، لا ترتبط فقط بالجيل الجديد ،وانما أصبحت ترتبط برموز سياسية واجتماعية من كل الأجيال ،وهي تؤكد الكثير من المعاني النفسية والاجتماعية لقائلها ،هي أحيانا تعكس السذاجة في التفكير ،وقصر النظر ، واللامبالاة ،وزهايمر الشيخوخة ،وعذابات الحب .هل نسيتم اغنيات السبعينات التي تتغازل بكلمة (ما أدري) ،والأغنية الشهيرة للمطرب المرحوم رياض احمد (احبك ليش ما ادري) . اليوم اكتشفت بأن (ما أدري) اللعينة، لم تعد حكرا على شباب اليوم، فقد أصبحت كما يبدو ماركة مسجلة للجميع، يستخدمها السياسي العراقي لأهداف عديدة: الاختفاء وراء هذه الكلمة للحصانة، ويستخدمها الآخر اجبارا، والبعض الآخر يتمثلها مثل (الاطرش بالزفة)، بل أصبحت هذه الكلمة مصطلحا سياسيا عراقيا بامتياز، الكل ما يدري من هو الفاسد، والكل يتكلم بالسياسة وما يدري، وإذا تسأل أحدهم عن خراب العراق (ما يدري)، بل أن البعض منهم يقول صورني واني (ما أدري) وكأنهم لا يعلمون بالتقاطها. وما بين أدرى ولا أدرى في عراق اليوم، ما صنع الحداد، وما حفرت الأفاعي في بُطون الأرض. والمضحك ان كلمة (ما أدرى) تحولت الى هاشتاك يلهم المتابعين للشأن العراقي والناشطين، وأصبحت العبارة الأكثر شيوعا في أوساط المواطنين والمدونين، لتعكس صورة السياسي العراقي وانفصامه عن الواقع العراقي، وعدم قدرته على استيعاب المتغيرات، وما ستؤول اليه الأوضاع. ولعل أذكى تعليق كتبه مدون عراقي يقول (والله .. ما أدري انا عراقي)!

ازمة كبيرة

حدثني صديق صحفي في أربيل انه التقى وزيرا مهما في بغداد، وكانت هناك ازمة كبيرة في احدى الخدمات، وكان عليه ان يستجلي منه الموقف، ويحصل على المعلومات منه شخصيا، وتفاجأ الصديق انه كلما يسأله عن قضية في اختصاص الوزارة يقول له (والله... ما أدري)، ويقوم الوزير باستدعاء مدير مكتبه بهدف الإجابة عن الأسئلة، لكن بعض الأسئلة كانت تحتاج الى أجوبة تخصصية، فيتم احضار المدير العام المعني للإجابة عن السؤال، لكن المفاجأة ان المدير كان يجيب على بعض المعلومات، ثم يعتذر للوزير (أستاذ ...ما أدري) لأنها من اختصاص المدير الفلاني. المهم، كما يقول صديقي الصحفي، خلال الجلسة التي استمرت ساعتين، كنت في البداية وحيدا مع الوزير، فأصبحت في نهاية الجلسة مع أربعة شخصيات، مدير المكتب ووكيل الوزارة واثنين من المدراء العامين. لكن اشطرهم كان مدير مكتبه لأنه صاحب خبرة في إحدى مكاتب الأحزاب الاقتصادية! وكانت الحصيلة النهائية معلومات شحيحة وفقيرة للغاية، وحصاد جميل من كلمة (ما أدري). ولأنني شغوف بمعرفة كتلة الوزير، فقد سألت صديقي الصحفي، أي كتلة ينتمي لها الوزير، فقال لي بسرعة دون تفكير، اعتقد انه من كتلة... ثم توقف قليلا للتفكير، وكأنه نسى كتلة الوزير، ليفاجأني بخبث (والله ...ما أدري)!